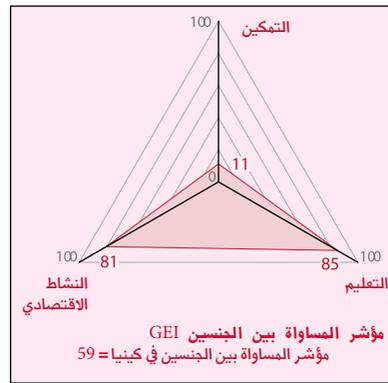
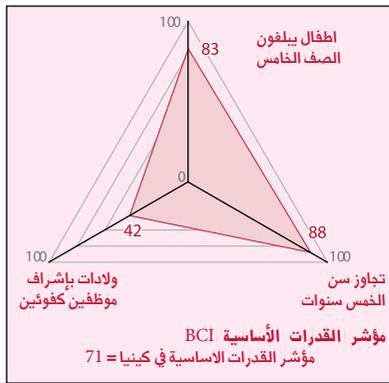


الأرثوذكسية النيوليبرالية ولعبة النعامة

لقد فقدت الرأسمالية النيوليبرالية سبب وجودها. إنها أزمة بنيوية للديمقراطية الليبرالية، ولكن الحكومة في كينيا، تعيش حالة إنكار، وتمارس لعبة النعامة، دافئة رأسها في الرمال. وتدفع النخبة الحاكمة بأن الأزمة مؤقتة وظرفية، وأن الاقتصاد الوطني محمي بما يكفي، بحكم روابطه الضعيفة مع رأس المال الدولي. وما زال المجتمع المدني يحذر من أن البلد، وعلى خلاف تنبؤات الحكومة، في سبيلها إلى الغرق في مستنقعات النيوليبرالية.



هذه الخطط إصلاحات تقنية، مصممة لضخ الدماء في الإقبال على الشراء، وارتفاع الطلب، بدلاً من تمكين المستهلكين من التحقيق والتشكيك في كفاءة الرأسمالية النيوليبرالية.

تشتهر كينيا بعدة ممارسات مدمرة مثل ترويج الأوراق المالية، ومنظومات بونزي، والتدمير الهيكلي للأصول بفعل التضخم المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتخلص من الأصول عبر الخصخصة المحتالة، وتعويم الدين، ومنظومة المؤسسات الكبرى وانتزاع ملكية الأصول، وهو ما تبينه حالة السطو المتوحش على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وهذا ما أدى في نهاية الأمر إلى انهيار المؤسسات التابعة للدولة والتخفيض الهائل للأوراق المالية، من خلال التلاعب في الأسهم والاعتمادات، بواسطة المتواجدين داخل السوق الرأسمالي الفاسد، مثل "سونترا" للاستثمار، ونياجا للسماسرة المحدودة، وفرانسييس ثيو المحدودة وغيرها. تأسس الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي العام 1996 كمصدر تمويل إلزامي للعاملين

ثلاثون سنة من رأسمالية السوق الحرة المنفلتة، القائمة على النموذج النيوليبرالي، لا يمكن أن تخفي بعد ذلك الفشل المنتظم لنظام انتهى وقته.

إن تسليع وخصخصة الأصول العامة والذي اعتبر أمراً لازماً للرأى، قد أدى إلى تحول الأصول من المجالات العامة والشعبية إلى المجالات الخاصة والمنحازة طبقياً. وقد أدى ما نتج عن ذلك من المضاربات المالية الجشعة والتحويلات المالية للتجارة، إلى ارتفاع حاد في إجمالي أرباح التحويلات المالية في الأسواق العالمية، والتي ارتفعت من 2.3 بليون دولار في 1983 إلى 130 بليون دولار في 2001. ولا عجب أن انسحاب الدولة المصاحب قد سمح للنظام المالية الاضطلاع بمرحلة مركزية في نشاط إعادة التوزيع من خلال المضاربة والجشع والاحتيال والسرقة. وقد تكون الخطط التنشيطية مجرد خطوات تقنية في الاتجاه الصحيح، خصوصاً إذا كانت تتسم بفضائل العمل من أسفل لأعلى، بدلاً من العمل من أعلى لأسفل، من خلال النظام البنكي الخامل. ولكن، تظل

شبكة التنمية الاجتماعية
Social Development Network
Prof. Edward Oyugi
Philip Thigo
SEATINI KENYA
Oduor Ongwen
شبكة إلغاء الدين الكيني
Kenya Debt Relief Network
Wahu Kaara
BEACON
Rebecca Tanui
منتدى دراجا للمبادرات المدنية
Daraja-Civic Initiatives Forum
Don Bonyo
Futa Magendo Chapters
Ayoma Matunga
Mazira Foundation
Eddy Orinda
Haki Elimu
Opiata Odindo
تحالف الأرض في كينيا
Kenya Land Alliance
Odenda Lumumba
Migori Clan
William Janak
KETAM
James Kamau
جمعية الصداقة الكينية الكوبية
Kenya-Cuba Friendship Association
Mwandawiro Mganga
Bunge la Mwananchi
George Nyongesa
صندوق الطفل في المنطقة الأفريقية
ChildFund Africa Region
Andiwo Obondoh
Undugu Society of Kenya
Alloys Opiyo

في كينيا. على الرغم من أن كل عامل وصاحب عمل يساهم فقط بمبلغ 400 شلن كيني (5.4 دولارات) شهرياً، إلا أن الصندوق حقق مبلغاً بقوة إسهامه، وصل إلى أكثر من 80 بليون شلن (1.08 بليون دولار) أو نحو 8.2% من إجمالي الناتج القومي. وما زالت الحكومة تستخدم الصندوق كقطرة ضخمة لشركائها المقربين، متغافلة أنه يمثل مدخرات تعاقدية، ومنظومة لدعم الاستثمار ولدعم التقاعد. وقد تطور الصندوق الذي كان في الأصل قسمًا في وزارة العمل، ليكون مؤسسة تابعة للدولة قائمة بذاتها منذ العام 1987. ومنذ ذلك الحين لم يعرف أصحاب المعاشات شيئاً سوى السوداوية.

في خوض الانتخابات التعددية في 1991، استخدم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، كمصدر رئيسي لإغداق الأموال الكافية لتسهيل عمل ماكينات الحملات الانتخابية لحزب الاتحاد الوطني الإفريقي في كينيا، وهو الحزب الحاكم في ذلك الوقت. لقد تم تسيير أموال المعاشات في هذا الصندوق بغرض تمويل صفقات عقارية، خلقت مليارات من بين شباب كانوا يعرفون وقتها باسم "شباب حزب الاتحاد الوطني الإفريقي في كينيا 92". واستمر الصندوق بصفته "البقرة الطوب" للمتراطيين سياسياً، ولم يصل إلى مقصده سوى بعد 10 سنوات لاحقة، عندما حدثت صفقة ما قبل الانتخابات في 2002 خسر الصندوق 256 مليون شلن (3.45 ملايين دولار) من خلال دخول بنك أوروبي لتمويل الحملة الرئاسية.

وفي انتخابات جديدة استعاد الصندوق حالته الأصلية. ففي مؤامرة تجارية أقرب إلى الفضيحة، تم بيع "فندق لايكو (جراند سابقاً) ريجنسي" إلى عطاء أقل. وقد ورد أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي رفض عرضاً قوامه 1.4 بليون شلن كيني (18.88 مليون دولار) ضمن المؤامرة وقبل عرض 1.3 بليون شلن (17.53 مليون دولار) بعد أن عرض صاحب العطاء الأقل مبلغاً وقدره 650 مليون شلن كيني (8.77 ملايين دولار).

وقد أنكرت إدارة الصندوق حدوث هذا. ولكن في تموز/يوليو 2008 حل وزير العمل مجلس إدارة الصندوق، ورفد مديره ممهّداً

الطريق لفتح تحقيق في هذه الفضيحة، وفضائح أخرى. وفي أيلول/سبتمبر 2008 تكشف أن الصندوق كان على وشك خسارة بليون شلن (13.49 مليون دولار) في تأمين التخفيض انهارت مؤسسة سمسة أوراق مالية، كانت مرتبطة بالأمين مدير الصندوق. والكذبة أن الدولة النيولبيرالية يجب، كمسألة فاعلية استراتيجية، أن تعطي السوق مرسى واسعاً، هذه الكذبة قد عزتها حقيقة أنها بدلا من تعظيم فعاليتها بعيداً عن السوق، فقد تم تعيينها للعب دور الفاعل الرئيسي لسياسات إعادة التوزيع، وعكس تدفق الموارد من الطبقات الأعلى إلى الأسفل الذي يمكن ألا يكون مرتبطاً سوى بعصر الليبرالية المنفرسة؛ تدعيم فعال للأغنياء من خلال ممارسات الانكماش التي تقوم بها الدولة⁽¹⁾.

معاملة القفاز الحريري للمجرمين

لم تظهر هذه الحالة بشكل واضح، أكثر مما ظهرت في الاحتيايل العام الذي تمثل في العرض العام الأولي IPO، لأسهم "سافاريكوم". فعلى الرغم من الأصوات المعارضة التي أتت من المجتمع المدني ومراقبيه، وكذلك من الحركة الديمقراطية البرتقالية ODM التحالف الرئيسي الشريك في إدارة كيبياكي قررت الحكومة الكينية التخلّص من 25% من أسهمها في "سافاريكوم"، وهي شركة هواتف نقالة، لسد حاجتها الماسة إلى 50 بليون شلن كيني (674 مليون دولار) لسد العجز في الموازنة.

وهناك قضيتان مقلقتان. الأولى، كيف لشركة أجنبية غامضة، تُعرف باسم موبيتليا أن تمتلك 10% ثم 5% من الشركة العامة في كينيا، بل والمحير أكثر، كيف لهذه الشركة الأجنبية ألا تسدد على الإطلاق ولو سنّياً واحداً ليكون لها أسهم في سافاريكوم؟ ثانياً، عندما عرضت الحكومة التخلّص من 25% من أسهمها في سافاريكوم، كان عامة الناس يعتقدون أن هذه الأسهم من شأنها

(1) See: Wade, R. Governing the Market: Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrialization. Princeton: Princeton University Press. 1992.

أن تجعل المواطنين الكينيين يملكون الشركة. ولكن، عندما طُرحت سافاريكوم في النهاية للبيع، لم يكن لديهم حق الرفض. وكان عليهم أن يدخلوا منافسة مع بقية الأفارقة الشرقيين، في حين أن 35% من أسهم الحكومة التي تبلغ نسبتها 25% المعروضة للبيع، تم حفظها لمستثمرين أجنبياً مجهولين.

ويعتقد أن هؤلاء المستثمرين من الأوليفاريكيين المحليين، من ذوي المصالح المؤكدة في إبعاد الشركات. وكما لو كانت هذه الخدعة غير كافية، فقد كان هناك معدل اشترك فائض كبير في العرض العام الأولي (أول عرض للجماهير لأسهم الشركة في سوق المال). وفي النهاية، كان على سماسرة سافاريكوم أن يمولوا مبلغاً كبيراً 236 بليون شلن كيني (3.183 ملايين دولار) منها 119 بليون شلن (1.6 بليون دولار) كانت مستحقة لشخص محلي. والآن وبعد مضي عام تقريباً قبل الموعد، فإن معظم المتقدمين (أغلبية كبيرة منهم من عامة الناس حصلوا على قروض بنكية) مازالوا يتلقون أموالهم، بينما سقطت أسهم سافاريكوم بأكثر من 50% في أسبوع 9 آذار/مارس 2009.

في الماضي القريب، شهدت بورصة نيروبي تدفقاً لسماسرة المال المحتالين. وفي أقل من سنتين، كان على أربع مؤسسات منها أن تغير مسارها، بعد أنشطة احتيال، وسرقة واضحة لأموال استثمارات العملاء. وكانت أول شركة يفتضح أمرها هي فرانسيس ثو لسماسرة الأموال، التي تم إيقافها في بورصة نيروبي في 2007. وجدير بالملاحظة أن المالك، فرانسيس ثيو خدم طويلاً كرئيس لبورصة نيروبي. وعند تعليق شركة فرانسيس ثيو تلقت هيئة الأسواق الرأسمالية، وهي هيئة نظامية، شكاوى عديدة في حق مؤسسة أخرى هي نياجا لسماسرة الأموال. ولكن شيئاً لم يحدث. وأخيراً، نشرت الصحف الكينية المحلية في آذار/مارس 2008 أن رأس المال العامل لمؤسسة نياجا، لم يكن سلبياً فحسب، بل إن المؤسسة أيضاً كانت تستخدم الأرباح الواردة من المتاجرة غير الشرعية في أسهم العملاء، لدعم رأسمالها العامل. وقد تحولت

الدهشة المصطنعة من بورصة نيروبي لتخلق 100 مليون شلن كيني (1.4 مليون دولار) كدفعة إنقاذ لدعم العملاء المتضررين. ثم طوي الأمر. ولم يواجه أحد في شركتي نياجا وفرانيس ثيو أي تهم جنائية بحقه.

وفي تلاحق سريع، جاءت "ضمانات التخفيض" وسونترا للاستثمارات كقضية تالية. ومعاملة القفاز الحريري مع هذه المؤسسات، لا تؤكد طبيعة انتشار الممارسات السيئة في بورصة نيروبي فحسب، بل أيضاً والأهم إساءة استخدام السوق الحرة. وقد كرر قسم من المجتمع المدني مراراً وتكراراً، بأن تعاملات السوق في الأموال العامة بهذا الحجم، تحتاج إلى منظم قوي وكفؤ ومستقل. وهيئة أسواق المال CMA ليست مؤهلة: فهي مهووسة بالمحافظة على الوضع الراهن، تاركة للمسارسة المحتالين التحكم في الوضع بقوتهم الدائمة، وتلاعبهم.

في العشرين سنة الأخيرة، انهار ما لا يقل عن 20 شركة خاصة بأموال المودعين وعلى رأسهم أصحاب المعاشات والعاملين في القطاع غير الرسمي بما يقدر بـ 70 بليون شلن كيني (944 مليون دولار). ومن بين البنوك الخاصة والمؤسسات المالية التي انهارت بأموال المودعين، شركة التمويل الريفي الحضري، وشركة جيما لتمويل الاعتمادات (المملوكة لبورصة نيروبي، وجيما مبارو)، وبنك التجارة، تراسنت بنك، وبنك كونتينيننتال، (المملوك لشركاء مقربين للرئيس كيباكي) ويورو بنك. وما زال هؤلاء المنتهكون موجودين في كينيا، ويتقلدون وظائف عامة رقيقة. ففي السادس عشر من كانون الأول/ديسمبر 2008 وسط تنامي الأزمة المالية العالمية وافق مجلس الوزراء على خصخصة مزيد من المؤسسات المالية، بما فيها البنك الوطني الكيني، والبنك المشترك.

لعبة النعامة

مع الشك السائد حول مدى كفاءة قوى السوق المتنامية في الاقتصاديات الرأسمالية القيادية، إلا أن الاقتصاديات العميلة في الجنوب ما زالت تنكر السليبات، مصممة على الاعتقاد الساذج في الطبيعة الدورية للآزمات الرأسمالية. وفيما تعلن المبادئ

الاقتصادية لاقتصادات السوق الحرة، البدء في الانكماش، فإن النخبة السياسية الكينية، وعلى غرار أسطورة النعامة التي تدفن رأسها في الرمال، تأمل في أن تمر الأزمة بسلا. وعلى خلفية هذا الصمت، فإن منظمات المجتمع المدني تحذر من أن المركب الاقتصادي الكيني مثقوب، وأن إجراءات الإنقاذ أصبحت أمراً ملجأً.

في هذا الصدد تزداد فرص تعبئة المعارضة، ومعها من يريدون الانتقال بالبلد إلى مرحلة نهضة جديدة. في الوقت نفسه، من المهم أن نرفض الأوهام التي تقول بأن الاقتصادات الجنوبية، قد تنتفع من تصاعد الطلب المحلي، وأنها ستكون في مأمن من الانهيار بدعوى عدم اندماجها الكامل في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وهم في ذلك يخطون بين الانهيار، أو الركود الدوري (حتى في أشد حالاته) في الطفرات التاريخية للرأسمالية، وبين أزمتهما الأساسية. وتظل النخبة الكينية الحاكمة، غافلة عن الكارثة التي تلوح في الأفق: انعدام الأمن الغذائي العام، الكوارث البيئية المحتملة (في غابة ماو، في جبال كينيا، في بحيرة فيكتوريا.. الخ)، وبالطالة/أو نقص فرص العمل، والجريمة، والتفاوت بين الأغنياء والفقراء، وانحدار السوق السياحية وتدني حجم التحويلات المالية من الخارج.

وبدلاً من الالتفات والاهتمام بكل هذه القضايا، فإن المؤتمر الأخير حول "كينيا التي نريدها"، مثل الأداة السياسية الحالية لتحويل كينيا إلى دولة ذات دخل متوسط، بحلول 2030 (رؤية 2030) مازالت ملتصقة بتعداد واشنطن الذي ثبت إفلاسه تماماً. فيما تضخ الاقتصادات الغربية أموال إنقاذ جديدة في المؤسسات المالية، وفي بعض الحالات إعادة تأمين بنوكها، فإن البرلمان الكيني يشرع في خصخصة بعض الأصول العامة الاستراتيجية الباقية؛ بغرض توفير

(2) المؤسسات التي طرحت للخصخصة:

Kenya Electricity Generation Company (KENGEN); Kenya Pipeline Company; Chemelil Sugar Company; Sony Sugar Company; Nzoia Sugar Company; Miwani Sugar Company; Muhoroni Sugar Company; Kenya Tourism Development Authority and some hotels; National Bank of Kenya; Consolidated Bank;

مضخة لبيع حكومي ولمرة واحدة⁽²⁾. إن دفعات الإنقاذ المالية التنشيطية التي فضلت الحكومات الغربية تقديمها للمؤسسات المالية المتعثرة والمنهارة، من غير الوارد أن تصنع فرقاً دالاً يتجاوز الاستجابات المتوقعة من حكومة وقطاع أعمال متوازنين. وبوصفها مجرد تدابير إنقاذية لوقف اتساع الفجوة، فلا يمكنها إلا أن تؤجل ما هو حتمي الحدوث. فبدون دمقرطة الملكية ووسائل الإنتاج، وتقوية الآليات الداخلية للاقتصاد المحلي، فإن مبادرة إعادة التصميم العالمي لكلاوس شواب التي اطلقها في دافوس في شباط/فبراير 2009، لن تصلح سوى لعمل القليل من أجل حل الأزمة. وفي مواجهة مثل هذا الموقف، فإن حتى اتفاقات التجارة التي يتم التفاوض بشأنها حالياً، مثل اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، يجب أن يعاد النظر فيها.

غالباً ما نجد أن الكوارث تساعد على بلورة ونضج اللحظات التاريخية في الممارسات الاجتماعية، وهو وضع تشبهه كوارث مثل التي تمر بها كينيا حالياً. خصوصاً تلك التي تسمح طبيعتها بتغيرات في اتجاهات السلوك الاجتماعي. ولقد ظهرت علامات معاناة واضطراب الرأسمالية منذ وقت طويل، ولكن على مراحل تدريجية. بيد أنها الآن أكثر وضوحاً. ومؤدى ذلك أن النظام الرأسمالي العالمي لم يعد يستحق التجديد أو الإحياء. فالأمر يستدعي قيام فاعلين جدد حباهم التاريخ، بإعادة البناء. إنها أزمة الديمقراطية الليبرالية التي فشلت في توفير العدالة والمساواة الاقتصادية.

Development Bank of Kenya; Kenya Wine Agencies Ltd; East African Portland Cement Company; Kenya Meat Commission; New Kenya Cooperative Creameries; Kenya Ports Authority by way of a container terminal at Eldoret and outsourcing of stevedoring services and development of new berths.